

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا

هل يمكن لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية التي أبرمتها الصين أن تُقوّض هيمنة صندوق النقد الدولي في إفريقيا؟

الجزء الأول : دروس لتعزيز تنويع الأدوات المالية الإفريقية

إيناس داي
مهي بن قُدحة

سلسلة أوراق البحوث الاقتصادية
مؤسسة روزا لوكسمبورغ – مكتب شمال أفريقيا
ديسمبر 2025

إيناس داي

هي باحثة شابة وطالبة في معهد العلوم السياسية بباريس تتناول أعمالها إعادة التشكيل السياسي والاقتصادي في تونس وشمال إفريقيا. وتحلل أبحاثها النقدية نماذج التنمية عبر اللامساواة الهيكلية، والعدالة المناخية، وديناميكيات التعاون الدولي التي تحول المنطقة

مهي بن فُدحة

هي باحثة وناشطة ومدافعة عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في سياق شمال إفريقيا والجنوب العالمي تشغل منصب مديرة البرنامج الاقتصادي في مؤسسة روزا لوكسمبورغ. يركز عملها على قضايا التنمية، وإنهاء الاستعمار، والنماذج الاقتصادية البديلة

الترجمة : مروى الشريف

التصميم والغرافيك : روتس برود - علاء العقربي



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال إفريقيا

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال إفريقيا و إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر
بالضرورة عن موقف المؤسسة

ملخص:

يحلل هذا المقال اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية (BCS) كأداة نقدية وبيّمت إمكاناتها في تنويع الأدوات المالية. كما يتناول آليات عمل هذه الاتفاقيات، ومزاياها وحدودها، والشروط اللازمة لنجاحها، بهدف تقديم توصيات لصانعي السياسات في إفريقيا لتعزيز قدرة القارة على الصمود الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العملات المهيمنة مثل الدولار واليورو.

يتكوّن المقال من جزأين رئيسيين

نوضح في الجزء الأول كيفية عمل اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية، ثم نُحلل خصائصها المميزة لنفهم بشكل أفضل مزايا استخدامها وحدودها. كما نستكشف المصالح التجارية والاستراتيجية التي تكمن وراء إبرام مثل هذه الاتفاقيات، لتبيّن كيفية استفادة الدول الإفريقية منها.

نستعرض في الجزء الثاني، أمثلة واقعية لمبادلات أبرمتها بعض الدول الإفريقية مع الصين. كما نُحلل التحديات المرتبطة بتطوير هذه الأداة بالنسبة لكل من الصين والدول الإفريقية، ثمّ نقترح في الختام استراتيجيات عملية يمكن لصانعي السياسات الأفارقة اعتمادها لتعزيز سيادتهم الاقتصادية والنقدية.

1 في هذه الورقة البحثية، تُستخدم مصطلحات «اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية» و«اتفاقيات المبادلة النقدية» و«BCS» بالتبادل للدلالة على المفهوم نفسه

2 وبالمثل، تُشير مصطلحات «اليوان» و«الرنمينبي» و«RMB» جميعها إلى العملة الصينية ذاتها

هل يمكن لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية التي أبرمتها الصين أن تُقوّض هيمنة صندوق النقد الدولي في إفريقيا؟

الجزء الأول : دروس لتعزيز تنويع الأدوات المالية الإفريقية

المُقدّمة: أفريقيا في مواجهة النظام المالي الدولي: من أزمات ميزان المدفوعات إلى ضرورة إيجاد بدائل نقدية

تواجه عدّة دول إفريقية اختلالات مُزمنة في ميزان المدفوعات (BoP) تؤدي بها إلى أزمات دين متكرّرة. وغالبًا ما تنتج هذه الاختلالات عن صدمات اقتصادية خارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها اقتصاداتها، أو عن قرارات نقدية خارجية مثل رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما يُعرف بـ "صدمة فولكر"³ في أواخر سبعينيات القرن الماضي، التي فجّرت أزمة الديون الإفريقية في الثمانينيات، وكذلك ما حدث سنة 1994 عندما قررت فرنسا خفض قيمة الفرنك بنسبة 50٪، ما تسبب في هزة اقتصادية عنيفة داخل دول منطقة الفرنك وأجبرها على (CFA) الإفريقي اتخاذ إجراءات تقشفية قاسية.⁴

يُفترض أن يكون الهدف المُعلن لصندوق النقد الدولي (IMF) - وهو مؤسسةٌ متعددة الأطراف - مساعدة الدول التي تواجه أزمات في ميزان المدفوعات، ومع أنه يعترف في تقاريره بالأسباب الخارجية لتلك الأزمات، إلا أنه يفرض على الشعوب والدول المتأزمة سياسات تعديل داخلي تؤدي غالبًا إلى تفاقم الأوضاع. فالشروط المُسبقة المُرتبطة باتفاقيات الصندوق لا تعالج فعليًا أسباب العجز في ميزان المدفوعات، إذ يستمر الصندوق في التوصية بـ تحرير الحساب الجاري لضمان حرية حركة رؤوس الأموال نحو المراكز المالية في الشمال، وهو ما يسمح بتدفق مستمر للقيمة الاقتصادية خارج القارة. كما أنه يستغل الأزمات الاقتصادية، التي تتحول سريعًا إلى أزمات سياسية، من أجل تقليص دور الدولة في المجالات الاجتماعية عبر استهداف عجز الميزانية أساسًا، مما يؤدي إلى نتائج كارثية على السكان والمجتمعات المحلية.

تدفع هذه السياسات الدول الموقّعة إلى تحرير القطاعات الاقتصادية المُربحة لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بأفضلية تنافسية على المؤسسات المحلية، مع فرض رقابة صارمة على السياسات النقدية والمالية للدول، مما يُقيها في وضع تبعية مستمرة. إلا أنها لا تسهم في حل مشكلات ميزان المدفوعات، بل إنها تعزز التفاوتات الاقتصادية القائمة، وتفاقم هشاشة الدول الإفريقية أمام الصدمات الجديدة.

لقد استُخدمت هذه الوصفة نفسها لعقود طويلة في بلدان الجنوب العالمي، ولا سيّما في إفريقيا، لضمان استمرار آليات الاستخراج منخفضة التكلفة حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية الرسمية. تعد برامج المثال الأبرز على هذه السياسات، إذ طبّقت في عدد من الدول الإفريقية خلال (SAPs) التكييف الهيكلي الثمانينيات، مثل السنغال وأوغندا، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة تكاليف المعيشة، وتدهور الخدمات العامة.^{5,6}

3 يشير مصطلح "صدمة فولكر" إلى السياسة النقدية الصارمة التي نفذها بول فولكر، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Fed) من عام 1979 إلى عام 1987. في مواجهة التضخم المتفشّي في الولايات المتحدة (الذي بلغ ما يقرب من 15٪ في عام 1980)، قرر فولكر رفع أسعار الفائدة الرئيسية بشكل حاد، والتي وصلت إلى مستويات تاريخية تجاوزت 20٪ في عام 1981.

4 Pigeaud, F., & Sylla, N. S. (2021). Africa's last colonial currency: The CFA franc story. Pluto Press

5 Dembele, D. M. (2003). Debt and destruction in Senegal: A study of twenty years of IMF and World Bank policies. World Development Movement

6 Kingston, K. G. (2011). The impacts of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The case study of Cote D'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe. Sacha Journal of Policy and Strategic Studies, 1(2), 110-130

أما في الدول المصدّرة للنفط مثل نيجيريا، فقد أدّى انخفاض أسعار النفط سنة 1986 إلى تراجع حاد في إيرادات الدولة، ما اضطر الحكومة إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي تضمّن خصخصة قطاعات اقتصادية مُربحة، استفادت منها في الأساس الشركات الأجنبية، في حين أفقرت نسبة كبيرة من السكان المحليين^{7,8}. فاقم الانضمام إلى اتفاقية الجات (GATT) واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال تسعينيات القرن الماضي الوضع حيث أدخل العديد من الدول الإفريقية في حلقة مفرغة من المديونية. فمن جهة، ومن أجل تحفيز الصادرات، اضطرت تلك الدول إلى تخفيف القيود المفروضة على دخول الأسواق أمام المستثمرين الأجانب، ما أتاح لهؤلاء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بتكاليف منخفضة، إلى جانب منحهم امتيازات ضريبية وإمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود. ومن جهة ثانية، حافظت دول الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي على احتكاراتها التكنولوجية عبر اتفاقيات الملكية الفكرية (TRIPs)، ممّا أبقى دول الجنوب العالمي، بما فيها إفريقيا، حبيسة أنماط إنتاج منخفضة القيمة المضافة أو تصدير المواد الخام فقط، وهو ما عمّق الاختلالات التجارية لصالح الشمال.

ومع تراجع أسعار السلع الأولية في التسعينيات، والتقلبات الناتجة عن السياسات النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وعمليات خفض قيمة العملات المفروضة قسراً (مثل خفض قيمة الفرنك الإفريقي سنة 1994، وبرامج التكيف الهيكلي)، أصبحت تلك الدول في حاجة دائمة إلى العملات الأجنبية لتغطية احتياجاتها من الواردات وسداد ديونها الخارجية المتراكمة، في حين أنها تواصل تصدير منتجات منخفضة القيمة المضافة لا تدرّ عائدات من العملات الصعبة تكفي لتلبية احتياجات التمويل⁹. وقد عزّزت آلية الدين نفوذ هذه المؤسسات المالية الدولية، حتى عندما كانت الشعوب تنتفض ضد شروطها المجحفة. فعلى سبيل المثال، برز النفوذ المتزايد لصندوق النقد الدولي بوضوح خلال قمة دوفيل في ماي 2011 في بلدان "الربيع العربي": مصر وتونس.

ففي إطار ما يمكن وصفه بـ "كارتل الدائنين"¹⁰ تمّ وضع الصندوق في موقع مركزي من عملية صنع القرار الاقتصادي الاستراتيجي في تلك الدول، وهيمنة على توجهاتها الاقتصادية طوال العقد الماضي¹¹. أما الأسواق المالية الدولية، التي يفترض أنها تمثل بديلاً عن المانحين التقليديين، فقد بقي الولوج إليها رهيناً بتقييمات وكالات التصنيف الائتماني. وقد ربطت هذه الوكالات بشكل منهجي توصياتها الإيجابية مرتبطة بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي أو بتنفيذ شروطه بعد التوقيع.

فاقمت جائحة كوفيد 19، والكوارث المناخية، والحرب في أوكرانيا، والتضخم الغذائي، من حِدّة هذه الأوضاع، وأظهرت عجز النظام المالي الدولي عن تلبية احتياجات أفريقيا والجنوب العالمي. كما كشفت عن ازدواجية المعايير في تعامل المؤسسات المالية الدولية مع الأزمات.

فقد أعطت مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، التي أنشئت لتكون "المقرض الأخير"، وممولي التنمية الأولية لإنقاذ اقتصادات الشمال، في حين واصلت فرض صفات نقشفية مدمرة على إفريقيا، مكررةً بذلك أخطاء ثمانينيات القرن الماضي وما عُرف بـ "العقود الضائعة"، والذي أدّى إلى نزيف هائل للموارد الإفريقية لصالح اقتصادات الشمال دون تعويض يُذكر، مما قوّض بشكل دائم آفاق التصنيع السيادي والتنمية البشرية في القارة¹².

7 World Bank. (1994). Nigeria- Structural adjustment program: Policies, implementation, and impact. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/959091468775569769/pdf/multi0page.pdf> p32-33

8 Ubah Chukwudi Nelson. (2025). Structural Adjustment Programme (SAP) and Nigeria's Development: Lessons for the Government. *Journal of African Innovation and Advanced Studies*, 7(2). <https://doi.org/10.70382/ajaias.v7i2.010>

9 The editors, & Patnaik, P. (2021). Introduction. In M. B. Gadha, F. Kaboub, K. Koddenbrock, I. Mahmoud, & N. S. Sylla (Eds.), *Economic and Monetary Sovereignty in 21st Century Africa* (1st ed., pp. 1–22). Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctv244ssnb.4>

10 Chendoul, J., (2015) Le partenariat de Deauville, à l'origine des politiques économiques en Tunisie, actes de conférence, OTE 17-09-2015 20150917_eco-nomie_politique_le_partenariat_de_deauville.pdf

11 Mossallam, M. (2015). The IMF in the Arab world: Lessons unlearned. SSRN. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2705927>

12 Sullivan, D., & Hickel, J. (2025). Plundering Africa: Income deflation and unequal ecological exchange under structural adjustment programmes. *Review of African Political Economy*. Advance online publication.

<https://roape.net/2025/02/28/plundering-africa-income-deflation-and-unequal-ecological-exchange-under-structural-adjustment-programmes/>

كما أنّ غياب بديل مالي إفريقي موثوق على المستوى القاري وغياب سوق إفريقية مندمجة وسلطات نقدية ذات سيادة حقيقية أبقى القارة في حالة تبعيّة بنوية لمستعمرها السابقين، أمّا الآليات القارية — مثل الاتحاد الإفريقي (AU)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، والبنوك المركزية الإفريقية ك البنك المركزي لدول غرب إفريقيا BEAC والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا (BCEAO) — غالباً ما أعادت إنتاج النماذج الاقتصادية الشمالية بدلاً من كسر المنطق الاستخراجي الذي يُبقي إفريقيا في هامش الاقتصاد العالمي.

وقد أدى هذا الفراغ الاستراتيجي إلى ترك الدول الإفريقية دون أدوات دفاعيّة فعّالة ضد الصدمات الخارجية، مما اضطرها إلى تكديس احتياطات من العملات الأجنبية واستخدامها كخط دفاع أخير كلما وقعت أزمة في ميزان المدفوعات. غير أن هذه الاحتياطات، التي يُفترض أن تضمن الاستقرار الكلي وتحمي الاقتصادات من التقلبات الخارجية، ظلت تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل الأزمات الخارجية المتكررة.

وبالرغم من عجز الدول عن إصلاح النظام القائم بسبب اختلال موازين القوى، وغياب مشروع إفريقي متكامل، تظهر مبادرات جديدة لتجاوز البنى المالية المهيمنة، إذ اتجهت بعض الدول إلى ترتيبات واقعية وبرغاماتية لتجاوز الأزمات، عبر تنويع مصادر التمويل من أجل تقليل التبعية لنظام الدولار المهيمن. ومن بين هذه الحلول اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية المستهدفة، وأنظمة الدفع الإقليمية¹³ والاتفاقيات الثنائية كملاد أخير. ورغم أنها لا تُشكّل إلى حدّ الآن بديلاً نظامياً كاملاً، فإنها تُعبّر عن وعي متزايد بأهمية السيادة النقدية، وبالقيود التي تفرضها هيمنة الدولار على النظام المالي الدولي.

تبرز اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS)، التي حدّتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوصفها البديل الأكثر مصداقية لصندوق النقد الدولي منذ الأزمة الآسيوية في تسعينيات القرن الماضي والأزمة المالية العالمية عام 2007، باعتبارها آلية أظهرت فعاليتها خلال جائحة كوفيد-19، إذ بلغت قيمتها 1.9 تريليون دولار أمريكي¹⁴ عام 2020 وتتميز هذه الاتفاقيات بأنها توفر سيولة فورية دون فرض شروط تقشفية صارمة مثل تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي، الذي يعزز الاندماج في النظام النقدي الدولي القائم على الدولار. وتؤدي هذه الاتفاقيات ثلاث وظائف رئيسية (1) توفير سيولة فورية دون فرض سياسات تقشفية (2) تحقيق استقرار نقدي في مواجهة الصدمات العالمية مثل التضخم المستورد أو رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي (3) المساهمة في تحفيز التجارة الإقليمية للدول الناشئة باعتبارها أداة إستراتيجية.

لكن تُحافظ المؤسسات المالية في الشمال، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، على تحكمها في الوصول إلى هذه التبادلات، إذ تمنح الأولوية لتحالفاتها الجيوسياسية التي تستبعد دول الجنوب العالمي.

اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS) آلية العمل والتنفيذ

تظهر اتفاقيات تبادل العملات الثنائية تاريخياً كأدوات رئيسية لإدارة الأزمات وتوفير السيولة في الاقتصادات الغربية. فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والإغلاق المفاجئ للبنوك في نيويورك، استخدمتها السلطات النقدية كوسيلة لإدارة الأزمات¹⁵ ثم حوّلتها لاحقاً إلى قناة دائمة لتأمين السيولة. ولضمان استمرارية المدفوعات الدولية، يضحّ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مليارات الدولارات في البنك المركزي الأوروبي مقابل اليورو، فيفوّض بذلك جزءاً من دوره التنظيمي العام إلى البنك الأوروبي.

13 نظام الدفع في شرق أفريقيا (EAPS) ونظام الدفع والتسوية الإقليمي (REPS) للاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي (SADC) أو نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)، وهو النظام الأفريقي الجديد الذي يدعمه بنك أفريكسيم (Afreximbank) للمدفوعات داخل أفريقيا.

14 Ben Rouine, C. (2023). Sortir du FMI : Diversifier l'économie pour garantir la souveraineté économique de la Tunisie. Observatoire Tunisien de l'Économie.

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/version_actuelle_sortir_du_fmi_-_partie_1_-_diversifier.pdf

15 Bourgeon, P.-A., & Sgard, J. (2012, décembre). Les swaps de devises entre banques centrales : une méthode nouvelle de régulation du système monétaire international (Les Dossiers du CERI, No. 6/2012). Sciences Po, CERI.

وهو ما حدث أيضا في أعقاب الأزمة المالية لعامي 2007-2008، حين أعاد العالم استخدام المقايضات النقدية الثنائية كأداة لتحقيق الاستقرار النقدي. ولمواجهة نقص السيولة بالدولار، أُبرم الاحتياطي الفيدرالي في أكتوبر 2013 اتفاقيات مُقايضة دائمة مع خمسة بنوك مركزية من الدول المتقدمة: (بنك كندا، بنك إنجلترا، بنك اليابان، البنك الوطني السويسري، والبنك المركزي الأوروبي).¹⁶ هدفت هذه الإجراءات إلى تخفيف أزمات السيولة وتسهيل التمويل بالدولار. لكن عزز هذا التنظيم الجديد لآليات الوصول إلى السيولة الدولية ما يُعرف بـ«التراتبية النقدية الدولية»¹⁷ مما يُقصي الدول الإفريقية والدول الناشئة من هذه القنوات التمويلية الحيوية. ومع ذلك، تستغل الصين هذا الوضع بذكاء، إذ تُكَيّف الآلية لصالحها وتستخدمها لتعزيز استخدامها عملتها الدولية - اليوان (الرينمينبي)¹⁸. ومن خلال تقديم حلول سيولة للدول المهتمّة في نظام الدولار، توسّع الصين شبكتها من اتفاقيات المقايضة لتشمل أكثر من 40 شريكا بحلول عام 2020، من بينهم عدة دول إفريقية، في حين يبقى الاحتياطي الفيدرالي ترتيباته محصورة في دائرته الغربية. في ظل تزايد تفكك النظام النقدي الدولي، تمنح هذه الاتفاقيات الدول الإفريقية إمكانية الوصول المباشر إلى اليوان، مما يُمكنها من تجاوز قيود الدولار جزئياً وتعزيز احتياطياتها من النقد الأجنبي.

يشهد العالم اليوم سباقاً متعدد الأقطاب إحدى أهم سماته ما صار يُعرف بـ الحرب الباردة الجديدة بين الصين والولايات المتحدة، والتي تتراوح بين العقوبات الاقتصادية والجمركية والصراعات التشريعية التي تقودها واشنطن ضد المصالح الصينية.¹⁹

يُعيد هذا الواقع رسم خريطة التحالفات الاقتصادية والمالية العالمية، مما يرحّب تسارع وتنوّع فرص التعاون بين الصين وإفريقيا، كما تظهر قمم الصين-إفريقيا والصين-العرب الأخيرة التي عُقدت في بكين. لا تُعتبر ثورة نقدية، إلا أنها تجسد تحولاً مهماً نحو ابتكار حلول موازية تهدف (BCS) اتفاقيات تبادل العملات الثنائية إلى تقليص الاعتماد على الأنظمة الغربية. ولهذا السبب، يقترح الباحثون دراسة آلية عملها وتحليل مدى قدرة المقايضات الصينية على مساعدة الدول الإفريقية في مواجهة هيمنة صندوق النقد الدولي على اقتصاداتها.

كيفية عمل شبكة الأمان عملياً

تعمل اتفاقيات تبادل العملات الثنائية كعملية تبادل مؤقتة للعملات بين مصرفين مركزيين، حيث يتبادل الطرفان عملتيهما لمدة محددة وبمبلغ متفق عليه مسبقاً. وغالباً ما تُستخدم هذه الترتيبات لتثبيت أسعار الصرف وتقليل تقلبات سوق العملات الأجنبية، كما توفر شبكة أمان وقت الأزمات الاقتصادية، مما يتيح للدول الوصول المؤقت إلى السيولة دون الحاجة إلى مؤسسات مهيمنة مثل صندوق النقد الدولي.

وللتغلب على الاضطرابات أو الشروط غير المواتية التي تقيّد الوصول إلى العملات الأجنبية في الأسواق، تلجأ البنوك المركزية إلى هذه الأداة لتثبيت عملاتها وإدارة تعاملاتها الدولية مع الدول الشريكة. وتقوم هذه الآلية على ثلاث مراحل رئيسية:

1- تفاوض الأطراف والاتفاق الأولي

2- تنفيذ وتوزيع السيولة

3- تسديد الالتزامات بعد انتهاء المدة المحددة

16 Song, B., & Xia, Y. (2020). Bilateral swap agreement and renminbi settlement in cross-border trade. *Economic and Political Studies*, 8(3), 355-373. <https://doi.org/10.1080/20954816.2020.1780818>

17 Murau, S., Westermann, C., & Fink, P. (2023). International monetary hierarchy through emergency US-dollar liquidity: A key currency approach. *Competition & Change*, 27(3-4), 495-515. <https://doi.org/10.1177/10245294221118661>

18 Macaire, C. (2024, mai). Comment la Chine internationalise sa monnaie. *L'Économie politique*, 102(2), 8-18.

19 Ben Gadha, M. (2025, April). The backfire effect: Trump's tariffs and the rise of the global South. *Rosa-Luxemburg-Stiftung North Africa*. <https://rosaluxna.org/publications/the-backfire-effect-trumps-tariffs/>

مخطط يوضح كيفية عمل اتفاقية العملة الثنائية

مخطط اتفاقية المبادلة الثنائية للعملات (BCS)

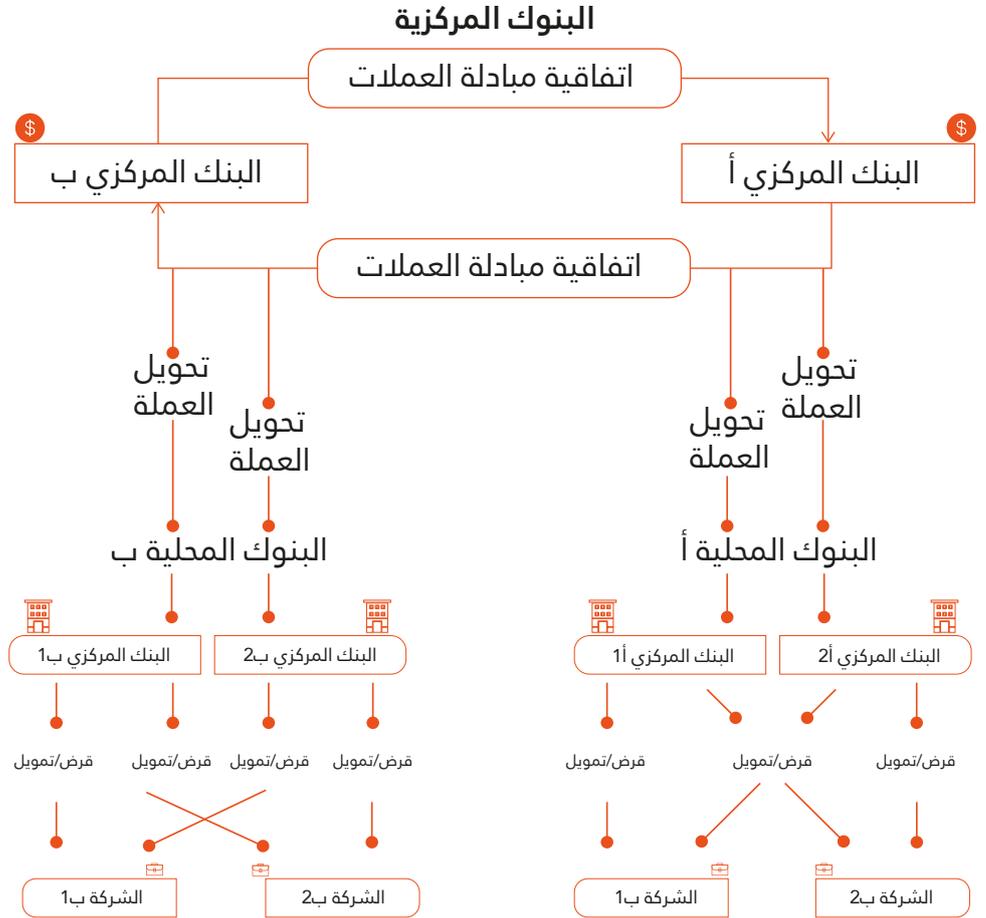
التفاوض على الاتفاقية والتبادل الأولي
يتفق المصرفان المركزيان على شروط الاتفاقية، بما في ذلك المبالغ المتبادلة، ومدة الاتفاقية (عادة من سنة إلى ثلاث سنوات وقابلة للتجديد)، وأسعار الفائدة المطبقة التي غالباً ما تكون متوافقة مع مستويات السوق

خلال فترة سريان الاتفاقية
يقوم المصرفان المركزيان بدفع الفوائد المستحقة على المبالغ المقرضة وفقاً للشروط المتفق عليها

سداد المبالغ بالعملات
عند انتهاء الاتفاقية، يعيد المصرفان المركزيان المبالغ الأولية لبعضهما البعض، بما يضمن استعادة التوازن المالي بين الطرفين

تحويل العملات
ينظم المصرفان المركزيان مزايدات للعملات بحيث تتمكن البنوك التجارية من الحصول على عملة الطرف الشرك بطريقة منظمة وشفافة

إصدار القروض بالعملات الأجنبية
تتمكن البنوك التجارية من الحصول على العملات الأجنبية خلال هذه المزايدات، ومن ثم منح قروض بالعملات الأجنبية للشركات الوطنية
تستخدم الشركات هذه القروض في سداد مستحقات مورديها في بلد الشرك أو لتمويل وارداتها بتلك العملة، بما يدعم حركة التجارة والاستثمار بين البلدين



المصدر: أعدّه المؤلفون استناداً إلى الإلهام من نوظهية، نجله وإبراهيم، عادل، "معالجة مقايضات العملات بين البنوك المركزية: تجربة مصر" (2017). الوثائق. https://elischolar.library.yale.edu/yafs-documents2/475_475

الفائدة الاقتصادية والنقدية لهذه الآلية

عملياً، عندما تكون تكاليف التمويل مرتفعة جداً، يمكن للبنوك المركزية تجاوز الأسواق المالية من خلال اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS) تمنح هذه الاتفاقيات البنوك المركزية إمكانية الوصول إلى العملات الأجنبية، وهو أمر ضروري لمنع الأزمات أو استقرار الاقتصاد أثناء الأزمات، أو ببساطة كوسيلة لتعزيز التبادلات المالية والتجارية بين البلدين المعنيين. من خلال العمل كاحتياطي داعم، تحمي اتفاقيات تبادل العملات الثنائية البنوك المركزية من تقلبات أسعار الصرف، مما يقلل من الخسائر المحتملة المرتبطة بالتقلبات النقدية. وبفضل أسعار الصرف المحددة مسبقاً، تسهّل هذه الآلية المعاملات الدولية مع توفير درجة من الحماية ضد مخاطر السيولة والعملات. تتيح هذه الاتفاقيات للبنوك المركزية نقل العملات الأجنبية بسرعة إلى المؤسسات المالية المحلية، والتي يمكنها بعد ذلك توفير هذه العملات الدولية للتسويات التجارية بتكلفة أقل، خاصة للشركات. ومن خلال توفير هذا المجال الاقتصادي، تقلل اتفاقيات تبادل العملات الثنائية الضغط على الأسواق المالية الوطنية وتساهم في منع عدم استقرار العملة المحلية. ومع ذلك، تنطوي هذه الآلية على عدة مخاطر، أبرزها مخاطر الطرف المقابل، التي تظهر إذا رفض مصرف مركزي أو لم يتمكن من الوفاء بشروط الاتفاقية. علاوة على مخاطر السوق ومخاطر "العدوى": نظراً لأن الاتفاقية تربط عمليتين، فإن الاضطرابات التي تؤثر على واحدة قد تنتقل إلى الأخرى. تساهم اتفاقيات تبادل العملات الثنائية التي تُختتم بنجاح في تعزيز الاعتراف الدولي بالعملات المحلية، مما يمهّد الطريق لإنشاء اتفاقيات مماثلة جديدة تهدف إلى تطوير التجارة مع دول أخرى.

تعتمد فعالية اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS) بشكل أساسي على نطاق وطبيعة العلاقات المالية، وخاصة التجارية، القائمة أو المحتملة بين البلدين. وبما أن هذه الاتفاقيات تحسن ظروف التجارة الثنائية من خلال الحد من تقلبات أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة بها، فإن نجاحها يعتمد على استعداد الطرفين لاستخدام عملاتهما المحلية في التجارة.

وهو ممّا يجعلها مختلفة جوهرياً عن حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي تعمل كاحتياطي (يتيح الوصول إلى سلة من العملات)، ولكن بدون أي رכיعة تجارية محددة. إذ تُستخدم حقوق السحب الخاصة أساساً كوسيلة مجردة لتخزين القيمة، ويقتصر استخدامها على البنوك المركزية فقط. في المقابل، تُؤسس اتفاقيات تبادل العملات الثنائية كآلية نشطة لتسهيل وتأمين التجارة الحقيقية، حيث تُتدفق مباشرة إلى الاقتصاد الفعلي من خلال تسهيل المعاملات التجارية والاستثمارات العابرة، ما يخلق دائرة نقدية متكاملة بين الشركاء التجاريين الاستراتيجيين.

تجنب هذه الآلية الاعتماد على العملات الدولية الوسيطة مثل الدولار أو اليورو، التي غالباً ما ترتبط بتكاليف تمويل إضافية، وبالتالي تعزز المزايا الاقتصادية والتجارية لكلا الشريكين.

على هذا الأساس، قام عمر شفيق وعلي بن دوب، في دراسة تجريبية لصندوق النقد العربي عام 2024²⁰ بتقييم جدوى إنشاء اتفاقيات تبادل العملات الثنائية بين الدول العربية. وأكدت نتائجهم، بافتراض استمرار العلاقات التجارية التاريخية، على جدوى استخدام اتفاقيات تبادل العملات الثنائية بين الدول العربية كما يبيّن فوائدها المحتملة²¹.

20 Chafik, O., & Bendob, A. (2024, August 8). Bilateral Currency Swaps (BCS): Global situation and relevancy among Arab countries. Arab Monetary Fund. <https://www.amf.org.ae/en/publications/economic-studies/bilateral-currency-swaps-bcs-global-situation-and-relevancy-among>

21 يشير الباحثان بشكل خاص إلى الفوائد المحتملة لإبرام اتفاقيات تبادل العملات الثنائية في الحالات التالية البحرين ومصر العراق والإمارات العربية المتحدة جيبوتي والمغرب حيث يتجاوز حجم التعرض 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي الإمارات العربية المتحدة والمغرب الكويت ومصر جزر القمر والإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر حيث يكون حجم التعرض لا يقل عن 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

■ فعالية اتفاقيات تبادل العملات بالنسبة للدول الأفريقية المرونة، الاستجابة للأزمات والتنوع:

على عكس النهج متعدد الأطراف، توفر اتفاقيات تبادل العملات الثنائية استجابة سريعة ومُخصصة للطوارئ الاقتصادية، دون الالتزام بالشروط الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي. تستند هذه الاتفاقيات على الثقة المتبادلة بين البنوك المركزية، ويُبرم تعاقدياً دون الحاجة لأن تُنظم بمعاهدة دولية أو اتفاقية لصندوق النقد (SDRs) حكومية بينية أو أن تتطلب تصديقاً برلمانياً. وتختلف بذلك عن حقوق السحب الخاصة الدولي، التي تظل محدودة الحجم، وعرضة للتأخيرات، ومرتبطة بشروط صارمة جداً.

في الواقع، وعلى عكس برامج صندوق النقد التي قد تستغرق أشهراً لتطبيقها، يمكن تفعيل اتفاقيات تبادل العملات خلال أسابيع قليلة فقط. فعلى سبيل المثال، حصلت مصر في عام 2016 على 18 مليار يوان صيني لتثبيت احتياطياتها خلال أزمة الجنيه المصري. تتميز اتفاقيات تبادل العملات الثنائية كذلك بأنها لا تفرض شروطاً سياسية (مثل التقشف، الإصلاحات الهيكلية، التحرير الاقتصادي) المرتبطة عادة باتفاقيات صندوق النقد الدولي.²²

بالنسبة للدول الأفريقية، إلى جانب تنوع مصادر التمويل والاستجابة السريعة لأزمات ميزان المدفوعات، توفر هذه الأداة إمكانية تبسيط سلاسل التوريد وتقليل تكاليف المعاملات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت دولة أفريقية تستورد آلات صناعية من الصين، فعليها تقليدياً أولاً بيع المواد الخام (مثل القهوة، الكاكاو، المعادن) بالدولار، ثم استخدام هذه الدولارات لشراء المعدات الصينية. هذه التحويلات المزدوجة تعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار الصرف ونقص العملات الأجنبية.

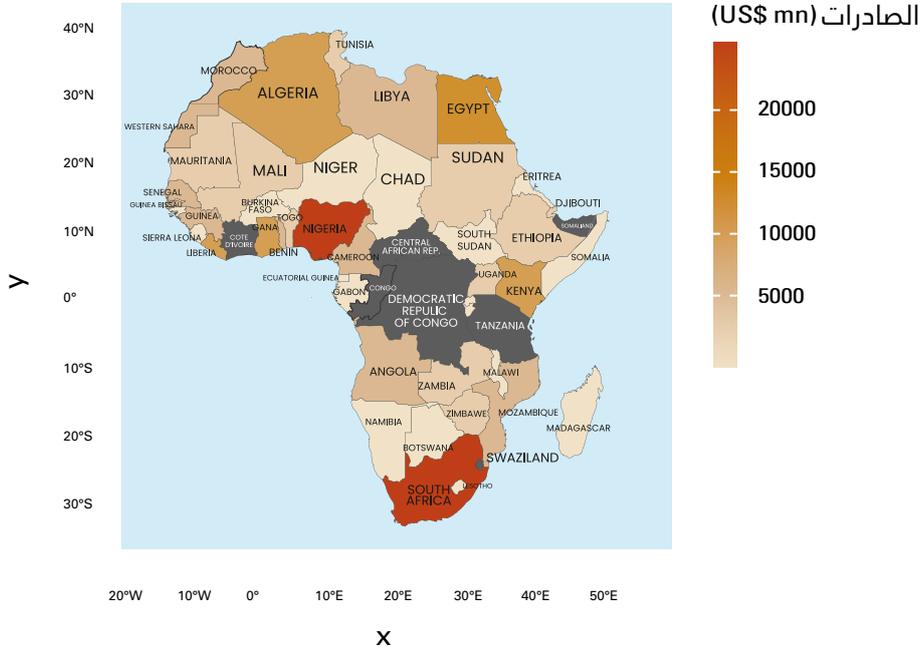
مع اتفاقية تبادل صينية، يصبح الإجراء أبسط: يمكن للدولة دفع مستحقات وارداتها الصينية مباشرة باليوان، الذي تحصل عليه من خلال الاتفاق الثنائي. تساعد هذه السيولة في الحفاظ على الاستثمار الإنتاجي حتى خلال أزمات العملة، مما يحافظ على نمو الاقتصاد. ومن خلال تجنب الاعتماد النظامي على الدولار، تقلل هذه الاتفاقيات من تكاليف التحويل ومخاطر تقلبات العملات. بالنسبة لاقتصاد أفريقي يعتمد بشكل كبير على الواردات الصينية لتطوير قطاعه الصناعي أو تحديث البنية التحتية للطرق أو الاتصالات، يمكن أن تصل هذه المدخرات إلى مئات الملايين من الدولارات على مدى عدة سنوات.

وبالتالي، تعمل اتفاقيات تبادل العملات الثنائية أيضاً كأداة لتقليل الاعتماد على الدولار، وتمكّن من تنوع محافظ احتياطيات العملات الأجنبية. ويكون ذلك مفيداً بشكل خاص للاقتصادات ذات الاحتياطيات المحدودة والحساسة لتقلبات العملة. ومع ذلك، بالنسبة للدول المعتمدة بشكل كبير على الشركاء الغربيين، فإن اللجوء إلى الاتفاقيات الصينية قد يخفف مؤقتاً من الضغوط على الدولار أو اليورو، لكنه لا يحل مشكلة الاعتماد الهيكلي طويل الأمد.

22 Le Monde. (2023, 26 juillet). En Tunisie, les négociations avec le FMI sont « complètement à l'arrêt ». https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/26/en-tunisie-les-negociations-avec-le-fmi-sont-completement-a-l-arret_6183445_3212.html

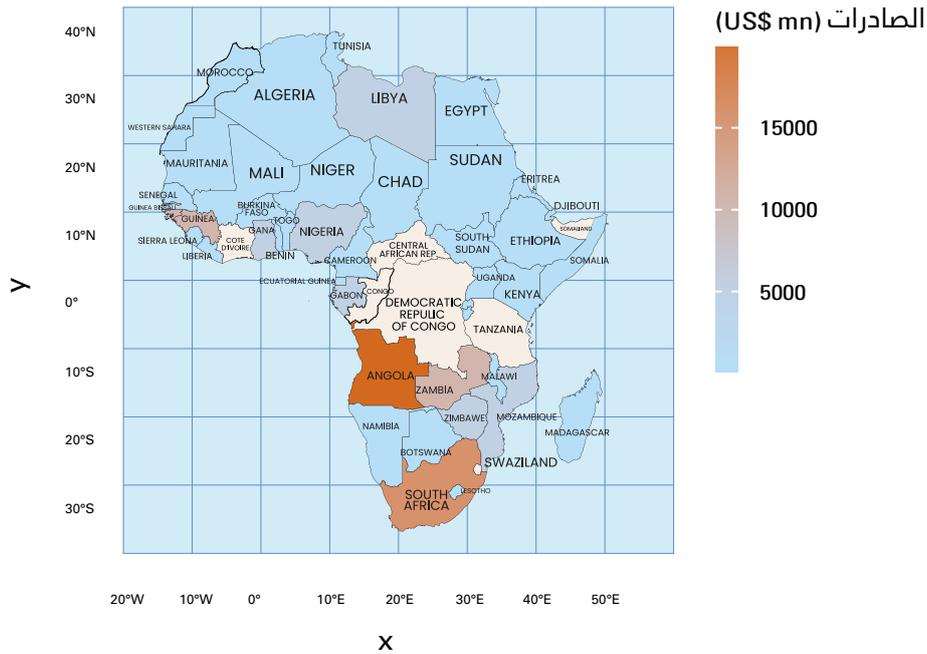
الشكل 2 : حجم الصادرات والواردات الصينية إلى القارة الإفريقية في عام 2023 بالدولار الأمريكي

صادرات الصين إلى الدول الإفريقية المنطقة الرمادية تمثل القيم غير المعروفة



صادرات الدول الإفريقية إلى الصين

الأزرق الفاتح = منخفض الأحمر الصدئ = مرتفع



تم إنشاء الخرائط استناداً إلى البيانات المتاحة هنا: Data: China-Africa Trade, مبادرة أبحاث الصين وإفريقيا،
<http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>
 تم الاطلاع عليه في 15 نوفمبر 2024.

من الجانب الصيني: رافعة جيو-اقتصادية متعددة الأبعاد

من منظور الصين، يتم إنفاق اليوان الذي يحصل عليه البلد الشريك من خلال اتفاقيات التبادل عادة داخل الاقتصاد الصيني، مثل شراء المعدات، ودفع تكاليف الخدمات الهندسية، وتمويل مشاريع البنية التحتية. يضمن ذلك للصين أسواقًا مستقرة لصادراتها حتى خلال فترات التباطؤ الاقتصادي العالمي.

يمكن إعادة تدوير أي فائض من اليوان واستخدامه للتجارة داخل إفريقيا بين الدول المشاركة في اتفاقيات تبادل اليوان. وبالتالي، يشكل هذا الآلية جزءًا من استراتيجية تفضلها الصين بشدة—سواء لبيع منتجاتها أو لضمان الوصول إلى المواد الخام للبلدان الشريكة. كما يساهم تطوير مثل هذه الأدوات في استراتيجيتها الأوسع لزيادة تدويل اليوان.

لهذا السبب، أصبحت الصين في السنوات الأخيرة لاعبًا رئيسيًا في منح اتفاقيات تبادل العملات الثنائية²³ في أفريقيا، مما جعلها شريكًا جذابًا للقارة بشكل خاص. إلى جانب بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني، ظهرت ثلاثة عشر صندوقًا إقليميًا ومؤسسات متعددة الأطراف جديدة ومبتكرة—مثل البنك الجديد للتنمية (NDB) وبنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوي (AIIB)—لدعم وتعزيز نظام تبادل العملات الثنائية.

من خلال تطوير شبكة التمويل البديلة هذه، تعزز الصين موقعها كمقرض ثنائي رئيسي أخير لشركائها²⁴، بينما تزيد من نفوذ واستخدام عملتها على الصعيد العالمي. ومن ثم، تعد هذه الآلية أداة مميزة بالنسبة للصين في استراتيجيتها لتوسيع نطاق عملتها وتفوقها التجاري. في الواقع، أبرم بنك الشعب الصيني أكثر من 40 اتفاقية تبادل عملات ثنائية بإجمالي يزيد على 3.7 تريليون يوان مع عدة بنوك مركزية²⁵ وتفسر هذه النتائج بشكل رئيسي سياسات التوسع والتنوع في البنية التحتية، والتي تسمح بمنح التمويل الثنائي في الخارج.

الشكل 3: مجموعة اتفاقيات مبادلة العملات الحالية للصين في عام 2024



تم إنشاء الخريطة استنادًا إلى البيانات المتاحة هنا بيانات: China-Africa Trade، مبادرة أبحاث الصين وإفريقيا،
<http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>
تم الاطلاع عليه في 14 نوفمبر 2024

²³ ينتج هذا الموقف بشكل كبير عن خبرة الصين الكبيرة في تنفيذ اتفاقيات تبادل العملات الثنائية، المكتسبة من خلال اتفاقيات مماثلة أبرمت مع دول أخرى عضو في مبادرة شيانغ ماي التي أنشئت في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وتهدف هذه المبادرة الإقليمية للتعاون المالي إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطق

24 Horn, S., Parks, B. C., Reinhart, C. M., & Trebesch, C. (2023, April). China as an international lender of last resort (NBER Working Paper No. 31105). National Bureau of Economic Research. <https://www.nber.org/papers/w31105>

25 People's Bank of China. (2023). 2023 RMB internationalisation report.

<http://www.pbc.gov.cn/en/3688241/3688636/3828468/4756463/5163932/2023120819545781941.pdf>

لماذا أفريقيا؟ دوافع الصين

ويأتي اهتمام الصين بتطوير اتفاقيات تبادل العملات في إفريقيا ضمن استراتيجية جيو-اقتصادية أوسع تهدف إلى تأمين والسيطرة على طرق التجارة الحيوية. فاستثمارات البنية التحتية الضخمة (الموانئ والطرق والسكك الحديدية والاتصالات) ضمن مبادرة الحزام والطريق ليست فقط لتسهيل تدفق منتجاتها، بل لتجاوز الطرق البحرية والبرية التي كانت تقليدياً تحت سيطرة القوى الغربية، وخاصة المنافس الأمريكي²⁶

على سبيل المثال، يتيح تطوير موانئ مثل دوراليه في جيبوتي²⁷ ولامو في كينيا، إلى جانب الممرات البرية والسكك الحديدية مثل سكة حديد المقياس القياسي (SGR) الرابط بين مومباسا ونيروبي، للصين خلق قنوات جديدة للوصول والتأثير على تجارتها وإمدادات المواد الخام²⁸. وتمثل هذه البنى التحتية، التي تم تمويلها وغالباً بناؤها بواسطة شركات صينية، سوقاً مضمونة لتقنياتها وخبراتها، مما يوفر عبء عمل كبير لشركاتها في مجالات البناء والهندسة والاتصالات²⁹ مثل هواوي و ZTE.

تمثل إفريقيا، بالتالي، إمكانيات تنموية هائلة يمكن للصين من خلالها توجيه فائض إنتاجها وتعبئة شركاتها الوطنية، وضمان الوصول في التسلسل الهرمي للاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، فإن الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات واضحة للعيان في البلدان التي استفادت منها، فعلى سبيل المثال، شهدت كينيا زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% في نهاية مشروع SGR، مما أدى إلى خلق أكثر من 46000 فرصة عمل محلية³⁰.

وقد شهد حضور الصين في إفريقيا نمواً ملحوظاً خلال العقد الماضي، إذ تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى إفريقيا 67 مرة منذ عام 2003، لتصل إلى 5 مليارات دولار أمريكي³¹ في 2021. وبلغت مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية 44.19 مليار دولار أمريكي في 2021، حيث استثمر 65% من هذه الأموال منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق³²، ما يعكس تأثير المبادرة على اقتصادات القارة.

بين عامي 2003 و2021، وُجّهت 45% من إجمالي الاستثمارات إلى قطاع الطاقة (بما في ذلك السدود ومحطات الطاقة والنفط والغاز)، و23% إلى مشاريع التعدين (خاصة المعادن الاستراتيجية)، و18% إلى مشاريع البناء. وتمثل جنوب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، ونيجيريا، وإثيوبيا، وأنغولا 61% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، مع استنواذ أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدهما على 27% من التدفقات، ما يعكس الأولوية المعطاة للنفط والمعادن الاستراتيجية³³.

أحد العوامل الرئيسية في تطوير سياسة التعاون التنموي الصينية هو تأكيد بكين على قيم عدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، وعدم الاشتراط، مما يسهل قبولها من قبل الدول النامية. فبدلاً من ربط التنمية بالإصلاحات الهيكلية كما في "إجماع واشنطن"، يُفضل النموذج الصيني البراغمة الاقتصادية؛ إذ يُمنح التمويل دون متطلبات ماكرو-اقتصادية صارمة، وتسبق التنمية الإصلاحات.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، تُعزز الصين ممارساتها الاقتصادية، والتي تتمثل في تبادل المواد الخام

26 Karan, S. (2025, 22 mai). The hidden war: Powers clash over global trade corridors. The Cradle. <https://thecradle.co/articles/corridor-clash-how-trade-wars-are-carving-up-the-global-order>

27 Business & Human Rights Resource Centre. (2022, 12 mars). Djibouti: Doraleh Multipurpose Port (Phase I). Récupéré de <https://www.business-human-rights.org/en/latest-news/djibouti-doraleh-multipurpose-port-phase-i/>

28 Rwangoga, D. A. (2022, 25 mai). China's Belt and Road Initiative: A Curse or Blessing for African Countries. Intergovernmental Research and Policy Journal. <https://irpj.euclid.int/articles/chinas-belt-and-road-initiative-a-curse-or-blessing-for-african-countries/>

29 Cissé, D. (2022, Novembre). Chinese Telecommunications Companies in Africa: Alignment with African Countries' Interests in Developing their ICT Sector? (Policy Brief No. 07). Megatrends Afrika. https://www.swp-berlin.org/assets/afrika/publications/policy-brief/MTA-PB07_Ciss%C3%A9_China ICT_Africa_final.pdf

30 Rwangoga, D. A. (2022, 25 mai). China's Belt and Road Initiative: A Curse or Blessing for African Countries. Intergovernmental Research and Policy Journal. <https://irpj.euclid.int/articles/chinas-belt-and-road-initiative-a-curse-or-blessing-for-african-countries/>

31 China-Africa Institute of Technology and Economic Cooperation (CAITEC). (2023). Rapport sur les relations économiques et commerciales sino-africaines 2023. <https://www.caitec.org.cn/upfiles/file/2023/6/20230710163336928.pdf>

32 Nedopil, C. (2024). Bulletin économique Chine-Afrique, édition 2024 [PDF]. Boston University Global China Program. <https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdf>

33 Idem p12, p14, p15, p18

مقابل السلع المُصنعة، واستثمارات تمويل البنية التحتية مقابل الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومساعدات مالية خالية من القيود السياسية الصريحة، ولكن مرتبطة بأهداف اقتصادية محددة بوضوح.

من منظور إفريقيا: تنويع الشراكات كضرورة استراتيجية

بالنسبة لإفريقيا، صار الابتعاد عن الاعتماد التاريخي على الدول الغربية عبر تنويع الشراكات المالية والاقتصادية أكثر من مجرد ضرورة—بل الاستراتيجية الوحيدة القابلة للتطبيق. وقد ترجم هذا التطور في السنوات الأخيرة إلى اهتمام متزايد من بعض الدول الإفريقية بالتعاون مع الصين والانضمام إلى كتلت مثل بريكس.

لزلت العوامل التي توجه اختيارات التعاون هذه مع الدول الإفريقية عبر اتفاقيات التبادل مُقيّدة بمسائل الاستقرار، وضعف العملات المحلية، ومستوى تطوير بنية المدفوعات أو سيطرتها من قبل المؤسسات الغربية، إلا أن هناك دافعين رئيسيين يبرران دوافع الصين لمنح هذه الاتفاقيات:

- 1- توفر الطاقة والموارد الأولية في الدول المعنية.
- 2- الموقع الجيوستراتيجي لهذه الدول ودورها ضمن شبكة التجارة العالمية للصين.³⁴

ويبرز هذا بوضوح في عدة دول إفريقية، حيث يفتح هذا الموقع الفرص لهذه الاقتمادات، سواء من خلال التعاون التنموي طويل الأمد أو عبر اتفاقيات التبادل قصيرة الأجل، مما يمكنها من الحصول على مرونة أكبر في التعامل مع القيود المالية التقليدية.

34 يركز ذلك بشكل رئيسي حول هذه المشاريع ضمن مبادرة الحزام والطريق ومكونها البحري

التسلسل الزمني لاتفاقيات BSA الصينية-الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة زمنية بالاتفاقيات الموقعة بين أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين بشأن خدمات الدعم التجاري

التاريخ	الدولة	الاتفاقيات والمبالغ
2012/01/17	الإمارات العربية المتحدة	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بالعملة المحلية بمقدار 35 مليار يوان / 20 مليار درهم إماراتي
2012/02/21	تركيا	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 10 مليارات يوان / 3 مليارات ليرة تركية
2014/11/03	قطر	مذكرة تفاهم لإنشاء آليات تسوية باليوان في الدوحة، واتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 35 مليار يوان / 20.8 مليار ريال قطري. أعلنت الصين أيضًا برنامج RQFII لقطر بحصة قدرها 30 مليار يوان
2015/04/10	جنوب إفريقيا	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بالعملة المحلية بمقدار 30 مليار يوان / 54 مليار راند
2015/09/26	تركيا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 12 مليار يوان / 5 مليارات ليرة تركية
2015/12/14	الإمارات العربية المتحدة	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 35 مليار يوان / 20 مليار درهم. في نفس اليوم؛ مذكرة تفاهم حول آليات تسوية باليوان + تمديد برنامج RQFII التحريبي بحصة استثمارية قدرها 50 مليار يوان
2016/05/11	المغرب	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 10 مليارات يوان / 15 مليار درهم مغربي
2016/12/06	مصر	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 18 مليار يوان / 47 مليار جنيه مصري (سارية لمدة 3 سنوات)
2017/11/02	قطر	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 35 مليار يوان / 20.8 مليار ريال قطري (سارية لمدة 3 سنوات)
2018/04/03	جنوب إفريقيا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 30 مليار يوان / 54 مليار راند
2018/04/27	نيجيريا	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 15 مليار يوان / 720 مليار نيرة
2019/05/30	تركيا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 12 مليار يوان / 10.9 مليار ليرة تركية
2020/02/10	مصر	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 18 مليار يوان / 41 مليار جنيه مصري
2021/01/06	قطر	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 35 مليار يوان / 20.8 مليار ريال قطري
2021/06/04	تركيا	تعديل لتوسيع نطاق التبادل إلى 35 مليار يوان / 46 مليار ليرة تركية
2021/06/06	نيجيريا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 15 مليار يوان / 967 مليار نيرة
2021/09/13	جنوب إفريقيا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 30 مليار يوان / 68 مليار راند
2022/06/06	تركيا	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 35 مليار يوان / 85 مليار ليرة تركية
2023/02/20	مصر	تجديد اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 18 مليار يوان / 80.7 مليار جنيه مصري
2024/09/04	موريشيوس	اتفاقية تبادل عملات ثنائية بمقدار 2 مليار يوان (281 مليون دولار أمريكي) / 13 مليار روبية موريشيوسية (سارية لمدة 3 سنوات، قابلة للتمديد بالاتفاق المتبادل)

تم إعداد الجدول استناداً إلى تقرير تدويل اليوان لعام 2023 الصادر عن بنك الشعب الصيني وبنك موريشيوس، و"البيان الإعلامي: ترتيب تبادل العملات الثنائية بين اليوان الصيني والروبية الموريشيوسية بين بنك الشعب الصيني وبنك موريشيوس"، 4 سبتمبر 2024.

الوصول إلى الموارد

يوضح توسيع النطاق الجغرافي للتحليل أن توزيع اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS) في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أولويته واضحة وهي تأمين إمدادات الطاقة. ركزت بكين في البداية جهودها على بناء العلاقات المالية مع كبار مصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا—وهم الإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر—وقد أبرمت معهم أول اتفاقيات تبادل عملات ثنائية في المنطقة بين عامي 2012 و2014 (انظر الجدول).

ثم، في ما يمكن اعتباره استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة، أبرمت الصين اتفاقيات تبادل مع دول إفريقية غنية بالموارد مثل المغرب ومصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا—مزودي النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى. تضمن هذه الشراكات وصولاً مستقرًا إلى الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي الصيني، من خلال تسهيل المعاملات وتوفير السيولة باليوان.

وباعتبارها أكبر مستهلك للطاقة في العالم³⁵ تعتمد الصين بشكل كبير على واردات النفط الخام، لا سيما من إفريقيا، التي شكلت 46.8% من إجمالي وارداتها من الطاقة الأحفورية في عام 2019.³⁶

ويظهر التحليل على مستوى المنتجات أن صادرات إفريقيا إلى الصين اليوم تظل مركزة على الهيدروكربونات (أكثر من ثلثي قيمتها الإجمالية)، في حين تتسم صادرات الصين إلى إفريقيا بالتنوع اللافئ وأغلبها من السلع المصنعة. عملياً، تصدّر الصين كميات ضخمة من المنتجات النهائية عالمياً، لا سيما في قطاع الآلات والمعدات الكهربائية، الذي احتل المرتبة الثانية بين أهم قطاعات صادراتها العالمية بين عامي 2016 و2021.

متوسط حصة الصادرات الصينية في قطاع "الآلات والمعدات الكهربائية" من 2016 إلى 2022 من إجمالي الصادرات الصينية³⁷

المنطقة الجغرافية	"متوسط حصة صادرات الصين في قطاع "الآلات والمعدات الكهربائية" من إجمالي الصادرات الصينية (2016-2022) ³⁸
أوروبا وآسيا الوسطى	48.19%
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	48.61%
أمريكا الشمالية	47.13%
إفريقيا جنوب الصحراء	39.60%

تمت الحسابات استناداً إلى بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة: البنك الدولي (WITS) تم الاطلاع عليها في 20 أكتوبر 2024

35 Primary energy consumption by country 2023. (s. d.). Statista. Consulté le 21 octobre 2024, à l'adresse <https://www.statista.com/statistics/263455/primary-energy-consumption-of-selected-countries/>

36 Chaziza, M. (2021). China's Friendly Cooperative Relations with Tunisia in the Age of the New Silk Road Initiative. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 23(2), 301-320. <https://doi.org/10.1080/19448953.2021.1872013>.

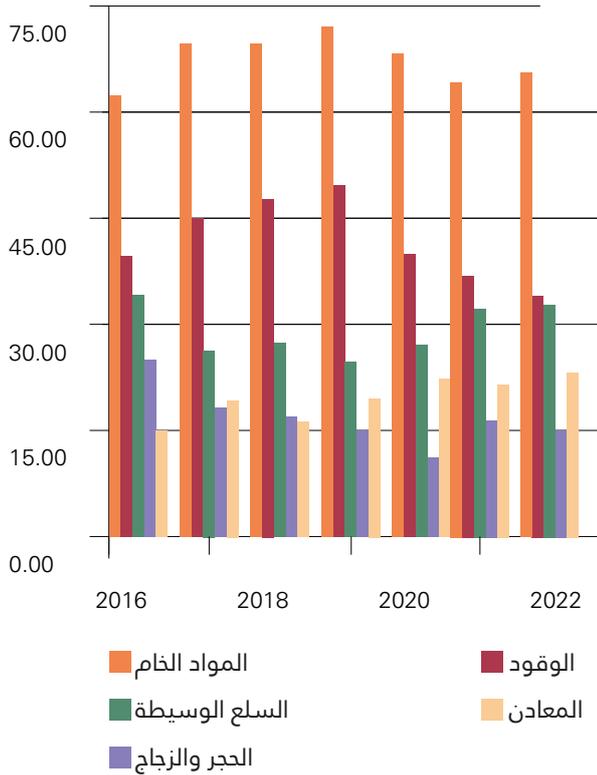
37 تتكون المجموعة الأولى من المنتجات المصدرة من السلع الرأسمالية. انظر World Integrated Trade Solution (WITS) <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2022/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country>

38 يشير هذا إلى حصة المنتج من إجمالي التجارة السلعية (الصادرات أو الواردات) خلال سنة معينة.

الشكل 4 : حصة المنتجات المستوردة من الصين في مناطق "شمال إفريقيا وشرق الأوسط" و "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" من 2016 إلى 2022

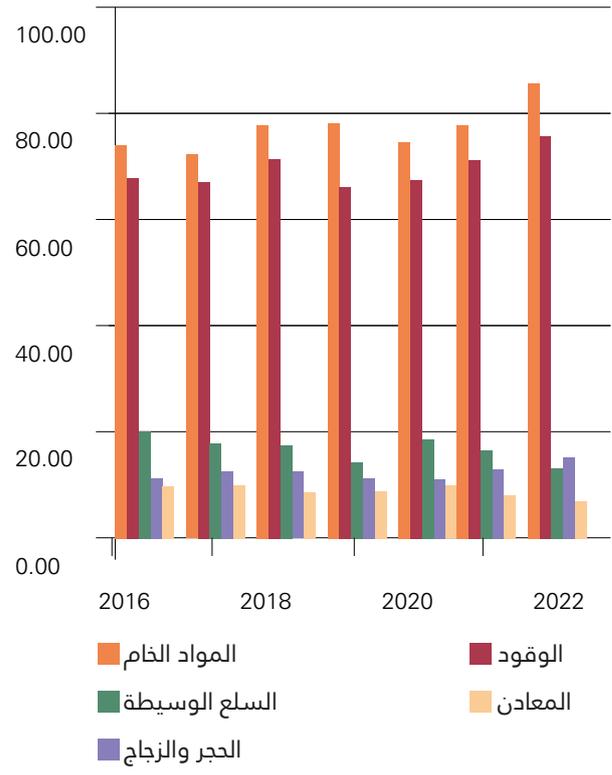
المنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

حصة استيراد المنتج
المصدر: قاعدة بيانات WITS - الملف القطري



المنطقة شمال إفريقيا وشرق الأوسط

حصة استيراد المنتج
المصدر: قاعدة بيانات WITS - الملف القطري



تم إنتاج الرسوم البيانية على RStudio استناداً إلى بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة البنك الدولي WITS تم اختيار الدول التي فتحت خطوط تبادل عملات. تم الاطلاع عليها في 20 أكتوبر 2024

يشير هذا الاختلال بوضوح إلى تخصص الاقتصادات الإفريقية في تصدير المواد الخام—المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة التي تخلق عدداً محدوداً من الوظائف وترتبط غالباً بزيادة الاعتماد على الصين. ومن ناحية أخرى، يُظهر أيضاً أن مثل هذه الواردات قد توفر فرصاً للتنمية البديلة لإفريقيا. ففي الواقع، يسهل الحصول على الآلات والمعدات بتكاليف محتملة أقل الاستثمار في البنية التحتية والقدرات الإنتاجية. ومع ذلك، لكي يؤدي هذا إلى تصنيع حقيقي وملموس، يجب على الدول الإفريقية وضع استراتيجيات صناعية واضحة تتناسب مع احتياجاتها الوطنية الخاصة.

الموقع الجيوستراتيجي كبعد حاسم آخر لاتفاقيات التبادل

مبادرة الحزام والطريق (BRI) دعامة أخرى لهذه الاستراتيجية في نشر اتفاقيات تبادل العملات الثنائية الصينية (BCS). تعتبر الصين الدول الموقعة على المبادرة³⁹ أو الدول ذات الأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة لممرات النقل والتجارة التابعة لها شركاءها المفضلين لاتفاقيات BCS.

39 مركز التمويل الأخضر والتنمية - (BRI) من بين 149 دولة وقعت على مبادرة الحزام والطريق، هناك 53 دولة أفريقية. دول مبادرة الحزام والطريق

على سبيل المثال، تُعدّ مصر—بموقعها الاستراتيجي على قناة السويس—والمغرب—كبوابة إلى غرب التجارة BCS إفريقيا—نقاطًا أساسية لربط البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق. تُسهل اتفاقيات والاستثمار المرتبط بالمبادرة من خلال تقليل مخاطر أسعار الصرف وتوفير السيولة باليوان، مما يقلل الاعتماد على الدولار الأمريكي. ومن خلال تعزيز استخدام اليوان في المعاملات الثنائية عبر اتفاقيات BCS، تقلل الصين من هشاشتها الاقتصادية الخاصة. وبهذا، تمثل الدول المشاركة في مبادرة "الحزام والطريق الجديد" شركاء استراتيجيين واضحين للصين.

تشير العديد من الدراسات، لا سيما (Zhang et al.)⁴⁰ 2016 و (Song & Xia.)⁴¹ 2020، إلى الآثار الإيجابية باليوان على التكامل الاقتصادي بين الصين وشركائها، مُبرزة زيادة ملحوظة في التجارة BCS لاتفاقيات الثنائية—حتى ثلث إجمالي التجارة لبعض الدول.

ويعد التوسع الأخير في مجموعة BRICS+، الذي شمل الآن مصر والإمارات العربية المتحدة، تطورًا مهمًا في مجال العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي. فهذه الكتلة الموسعة لا تعزز فقط تنوع الدول الأعضاء، بل تضخم أيضًا تأثيرها الجماعي على الساحة العالمية. ومع إضافة الأعضاء الجدد، تمثل BRICS+ الآن حوالي 40% من سكان العالم. ويشكل الوزن الديمغرافي لمثل هذا العدد الكبير من السكان سوقًا ضخمًا للسلع والخدمات، مما يعزز فرص التجارة والاستثمار التي قد تنافس القوى الاقتصادية التقليدية.

مع استمرار نمو BRICS+ من المتوقع أن يُعاد تشكّل ديناميكيات الحوكمة العالمية، وتشجيع عالم متعدد الأقطاب تلعب فيه للاقتصاديات الناشئة دورًا أكبر في عمليات اتخاذ القرار.

لذلك، فإن العضوية أو الانتماء إلى تكتلات مثل BRICS+ تسهّل بشكل مباشر إبرام الاتفاقيات الثنائية وفعاليتها. فالانتماء إلى مثل هذه المجموعة يُشير إلى تقارب المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، مما يعزز الثقة المتبادلة الضرورية لهذه الاتفاقيات. وتتيح منصات النقاش والتعاون داخل BRICS+ تنسيق السياسات النقدية والمالية، ومشاركة أفضل الممارسات، وتنسيق استراتيجيات الحد من الاعتماد على الدولار.

زدّ على هذا، فإن النمو المُستمر في حجم ونفوذ BRICS+ يخلق بيئة مواتية لزيادة استخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار داخل الكتلة، مما يجعل اتفاقيات التبادل أكثر ملاءمة وفائدة للأعضاء. وبذلك تستفيد جنوب إفريقيا، بصفاتها عضوًا مؤسسًا، إلى جانب الأعضاء الجدد مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، من إطار مؤسسي يُسرّع ويشجّع هذه الشراكات المالية البديلة مع الصين.

بالتالي، يعتمد نطاق اتفاقيات تبادل العملات الثنائية الصينية بشكل كبير على موقع الدولة في سلاسل القيمة العالمية، وتوافر مواردها لنمو الصين وتطورها، وموقعها الجغرافي، وحجم التدفقات التجارية القائمة أو المتوقعة.

40 Zhang, M., & Tao, J. (2016). The economics of RMB internationalization. *Asian Economic Papers*, 15(3), 104–123. https://doi.org/10.1162/ASEP_a_00448

41 Song, B., & Xia, Y. (2020). Bilateral swap agreement and renminbi settlement in cross-border trade. *Economic and Political Studies*, 8(3), 355–373. <https://doi.org/10.1080/20954816.2020.1780818>

الخاتمة: التبادلات الصينية – أداة نقدية مفيدة ضمن استراتيجية أوسع

لقد برزت اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BCS) كبديل ثنائي الجانب لمعالجة بعض الاحتياجات المتعلقة بالسيولة والاستقرار، لا سيما استجابة لنقاط القصور في النظام المالي الدولي. وقد سعى هذا المقال إلى فهم المنطق والمصالح التي تقوم عليها هذه الاتفاقيات بين الصين والدول الإفريقية، من أجل استخلاص الدروس حول إمكاناتها.

كما أظهرنا في هذا المقال، تقوم مشاركة الصين في إفريقيا على منطقتين متعدد الأبعاد يجمع بين المصالح الاقتصادية والطموحات الجيوستراتيجية—وهي: تأمين الموارد الحيوية لتنميتها، وتوسيع منافذ تجارتها، وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية. وتعد دول مثل نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والكوبالت والنيحاس، أو مصر، ذات الموقع الاستراتيجي على طرق التجارة الرئيسية، أمثلة على هذا النهج الصيني.

وبعيداً عن كونها بديلاً أيديولوجياً لصندوق النقد الدولي، تثبت اتفاقيات تبادل العملات الثنائية أنها أدوات تنسيقية فعالة وقابلة للتكيف في مواجهة الأزمات المالية. ومن المهم الاعتراف، مع ذلك، أن هذه الاتفاقيات ليست أدوات تنمية بحد ذاتها، ولا تشكل حلاً سحرياً للمشكلات الهيكلية للاقتصادات الإفريقية.

ومع ذلك، وعلى عكس حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وشروطها الصارمة، يمكن لاتفاقيات التبادل الصينية أن تقدم مزايا حاسمة للدول الإفريقية، وهي:

1- توفير السيولة العاجلة دون فرض إجراءات تقشفية

2- تحقيق الاستقرار النقدي في مواجهة الصدمات، مما يقلل بشكل كبير من الضعف أمام تقلبات الدولار

3- أداة لتنويع التجارة والاحتياطيات، مما يقلل تدريجياً الاعتماد التاريخي على مؤسسات بريتون وودز

يتيح استخدام اتفاقيات التبادل إقامة تعاون براغماتي يمكن أن يكون مفيداً للطرفين، لكن قيمتها الكاملة تتضح فقط عند دمجها ضمن استراتيجية أوسع للتنمية الاقتصادية والتنويع. وتشكل القروض، واتفاقيات التعاون التنموي، والعضوية في كتلت مثل BRICS+ أدوات مكملة فعلياً بدء ودعم هذا التنويع الاقتصادي، الذي يهدف إلى التحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية.

الخطر موجود: فدون نهج مدروس، قد تعيد هذه الاتفاقيات إنتاج أشكال الاعتماد القديمة واستمرار المنطق الاستخراجي، لتكون مجرد استبدال لشكل من أشكال السيطرة على الآخر. لذلك، من الضروري أن تفاوض الدول الإفريقية على هذه الأدوات المشتركة بوضوح، وأن تدمجها ضمن سياسات وطنية تهدف إلى التصنيع، والبنية التحتية المستدامة، وتعزيز السيادة الاقتصادية والنقدية.

- Agence Ecofin. (2018, 13 mai). Morocco and China Sign \$1.54bn Currency Swap Agreement. Ecofin Agency. <https://www.ecofinagency.com/finance/1305-34377-morocco-and-china-sign-1-54bn-currency-swap-agreement>
- Nureni, O. (2014). Deregulation of the Nigerian economy: The theoretical milieu. *Megatrend revija*, 11(3), 205–214. <https://doi.org/10.5937/MegRev1403205N>
- Ben Gadha, M., Kaboub, F., Koddenbrock, K., Mahmoud, I., & Sylla, N. S. (2021). Introduction. In M. Ben Gadha, F. Kaboub, K. Koddenbrock, I. Mahmoud, & N. S. Sylla (Eds.), *Economic and Monetary Sovereignty in 21st Century Africa* (pp. 1–22). Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctv244ssnb.4>
- Ben Gadha, M. (2025, April). The backfire effect: Trump's tariffs and the rise of the global South. Rosa-Luxemburg-Stiftung North America. <https://rosaluxna.org/publications/the-backfire-effect-trumps-tariffs/>
- Ben Rouine, C. (2023). Sortir du FMI : Diversifier l'économie pour garantir la souveraineté économique de la Tunisie. Observatoire Tunisien de l'Économie. https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/version_actuelle_sortir_du_fmi_-_partie_1_-_diversifier.pdf
- Bourgeon, P.-A., & Sgard, J. (2012, décembre). Les swaps de devises entre banques centrales : une méthode nouvelle de régulation du système monétaire international (Les Dossiers du CERI, No. 6/2012). Sciences Po, CERI. https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr/ceri/files/swaps_pbjs.pdf
- Chafik, O., & Bendob, A. (2024, August 8). Bilateral Currency Swaps (BCS): Global situation and relevancy among Arab countries. Arab Monetary Fund. <https://www.amf.org.ae/en/publications/economic-studies/bilateral-currency-swaps-bcs-global-situation-and-relevancy-among>
- Chaziza, M. (2021). China's friendly cooperative relations with Tunisia in the age of the New Silk Road Initiative. *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, 23(2), 301–320. <https://doi.org/10.1080/19448953.2021.1872013>
- China-Africa Institute of Technology and Economic Cooperation (CAITEC). (2023). Rapport sur les relations économiques et commerciales sino-africaines 2023. <https://www.caitec.org.cn/upfiles/file/2023/6/20230710163336928.pdf>
- Sardana, V., & Goswami, T. (2016). China's Bilateral Currency Swap Agreements: Recent Trends. *China Report*, 52(2), 138–150. <https://doi.org/10.1177/0009445515627210>
- Dembele, D. M. (2003). Debt and destruction in Senegal: A study of twenty years of IMF and World Bank policies. *World Development Movement*.
- China-Tunisia Strategic Partnership: Why now? (s. d.). EPC. Consulté le 27 septembre 2024, à l'adresse <https://epc.ae/en/details/featured/china-tunisia-strategic-partnership-why-now>
- Egypt, China sign currency swap deal worth 2.62 bln USD. (2016, 7 décembre). gov.cn. https://english.www.gov.cn/news/international_exchanges/2016/12/07/content_281475510022956.htm
- Egypt. (s. d.). Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. Consulté le 17 octobre 2024, à l'adresse https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2913_665441/2813_663616/
- Electrical machinery and electronics (HS: 85) product trade, exporters and importers. (s. d.). The Observatory of Economic Complexity. Consulté le 14 novembre 2024, à l'adresse <https://oec.world/en/profile/hs/electrical-machinery-and-electronics>
- Emmanuel, O. M. (2021). Nigeria-China Swapization and the sinking Nigerian currency [Master's thesis]. Godfrey Okoye University. https://www.researchgate.net/publication/361769553_Nigeria-China_Swapization_and_the_Sinking_Nigerian_Currency
- En Égypte, le président chinois Xi Jinping signe pour 15 milliards de dollars de contrats. (2016, 21 janvier). Jeune Afrique.com. <https://www.jeuneafrique.com/295826/economie-entreprises/egypte-president-chinois-xi-jinping-signe-15-milliards-de-dollars-de-contrats/>
- Horesh, N. (2023). China and Morocco: Improbable Partners? *Janus.Net*, 14(1), 289–294. <https://doi.org/10.26619/1647-7251.14.1.02>
- Horn, S., Parks, B. C., Reinhart, C. M., & Trebesch, C. (2023, April). China as an international lender of last resort (NBER Working Paper No. 31105). National Bureau of Economic Research. <https://www.nber.org/papers/w31105>
- Hussein, S., Ali, R., & Abdallah, R. (2024, avril). Egypt's successive economic crises: The IMF's impact and pathways to just monetary, food, and social policies. Arab Reform Initiative. <https://www.arab-reform.net/publication/egypts-successive-economic-crises-the-imfs-impact-and-pathways-to-just-monetary-food-and-social-policies/>
- International Monetary Fund (IMF). (2016, 1 décembre). Les services du FMI concluent les discussions relatives aux consultations de 2016 au titre de l'article IV et à la première revue de l'accord au titre de la ligne de précaution et de liquidité avec le Maroc. <https://www.imf.org/fr/News/Articles/2016/12/01/PR16533-Morocco-IMF-Staff-Completes-2016-Article-IV-Consultation-First-Review-of-PLL>
- Kingston, K. G. (2011). The impacts of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The case study of Cote D'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe. *Sacha Journal of Policy and Strategic Studies*, 1(2), 110–130.
- La croissance de l'influence chinoise en Égypte: signes et conséquences. (s. d.). The Washington Institute. Consulté le 17 octobre 2024, à l'adresse <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/growth-chinese-influence-egypt-signs-and-consequences>
- En Tunisie, les négociations avec le FMI sont « complètement à l'arrêt ». *Le Monde*. (2023, 26 juillet). https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/26/en-tunisie-les-negociations-avec-le-fmi-sont-completement-a-l-arret_6183445_3212.html

Des investissements chinois de 80 milliards de dollars pour le pétrole nigérian. *Le Monde*. (2016, 1 juillet). https://www.le-monde.fr/afrique/article/2016/07/01/des-investissements-chinois-de-80-milliards-de-dollars-pour-le-petrole-nigerian_4962178_3212.html

L'Égypte peut-elle jouer un rôle dans l'approvisionnement énergétique de l'Union européenne? (s. d.). *Middle East Eye* édition française. Consulté le 17 octobre 2024, à l'adresse <https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/egypte-approvisionnement-energetique-union-europeenne-gaz>

Macaire, C. (2024, mai). Comment la Chine internationalise sa monnaie. *L'Économie politique*, 102(2), 8–18.

Morocco and China Sign Joint Belt and Road Implementation Plan. (s. d.). Ministry of Foreign Affairs, African Cooperation and Moroccan Expatriates. Consulté le 24 octobre 2024, à l'adresse <https://diplomatie.ma/en/morocco-and-china-sign-joint-belt-and-road-implementation-plan>

Morocco: China's gateway to Africa? (s. d.). *The Diplomat*. Consulté le 17 octobre 2024, à l'adresse <https://thediplomat.com/2017/03/morocco-chinas-gateway-to-africa/>

Moses-Ashike, H. (2023, 12 avril). Nigeria-China currency swap fails to stabilise naira 5 years after. *Businessday NG*. <https://businessday.ng/business-economy/article/nigeria-china-currency-swap-fails-to-stabilise-naira-5-years-after/>

Murau, S., Westermann, C., & Fink, P. (2023). International monetary hierarchy through emergency US-dollar liquidity: A key currency approach. *Competition & Change*, 27(3-4), 495–515. <https://doi.org/10.1177/10245294221118661>

Nedopil, C. (2024). *Bulletin économique Chine-Afrique, édition 2024*. Boston University Global China Program. <https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdf>

Nedopil Wang, C. (2025, février). *China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2024*. Green Finance & Development Center, FISF Fudan University; Griffith Asia Institute, Griffith University <https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2024/>

Nigeria faces prospects of fragile economic recovery in 2017. (2017, 19 mai). World Bank. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/05/19/nigeria-faces-prospects-of-fragile-economic-recovery-in-2017>

People's Bank of China. (2023). 2023 RMB internationalisation report. <http://www.pbc.gov.cn/en/3688110/3688172/4157135/4157454/2023101314352758852.pdf>

Ph.D., Department of Accountancy/ Business Administration/Banking and Finance, Alex Ekwueme Federal University, Ndufu Alike Ikwo, Ebonyi State, Nigeria., et al. (2020, mars). Nigeria and China Bilateral Currency Swap: Perceived Economic Implications and Prospects. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*, 8(6), 1880–1891. <https://doi.org/10.35940/ijrte.F7603.038620>

Press, A. (2016, 3 novembre). Egypt devalues currency by 48% to meet IMF demands for \$12bn loan. *The Guardian*. <https://www.theguardian.com/world/2016/nov/03/egypt-devalues-currency-meet-imf-demands-loan>

Primary energy consumption by country 2023. (s. d.). Statista. Consulté le 21 octobre 2024, à l'adresse <https://www.statista.com/statistics/263455/primary-energy-consumption-of-selected-countries/>

Punch Newspapers. (2018, 3 mai). China, Nigeria Seal Currency Swap Deal. <https://punchng.com/china-nigeria-seal-currency-swap-deal/>

Rudin, J. (2001, 30 novembre). L'Afrique du Sud ou la dette de l'Apartheid. *CADTM*. <https://www.cadtm.org/L-Afrique-du-Sud-ou-la-dette-de-l>

Sallon, H. (2018, janvier). L'économie, talon d'Achille du président Sissi. *Le Monde*, 2

Sereni, J.-P. (2017, 2 février). Le saut dans le vide de l'économie égyptienne. *Orient XXI*. <https://orientxxi.info/magazine/le-saut-dans-le-vide-de-l-economie-egyptienne,1692>

Song, B., & Xia, Y. (2020). Bilateral swap agreement and renminbi settlement in cross-border trade. *Economic and Political Studies*, 8(3), 355–373. <https://doi.org/10.1080/20954816.2020.1780818>

Sullivan, D., & Hickel, J. (2025). Plundering Africa: Income deflation and unequal ecological exchange under structural adjustment programmes. *Review of African Political Economy*. Advance online publication. <https://doi.org/10.1080/03056244.2024.2372728>

Sylla, N. S., & Pigeaud, F. (2021). *Africa's last colonial currency: The CFA franc story*. Pluto Press.

Treaty for the establishment of a BRICS Contingent Reserve Arrangement. (s. d.). Consulté le 21 mars 2025, à l'adresse <http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html>

Tunisia joins China's Belt and Road Initiative as it seeks to diversify trade, investment. (s. d.). *AW*. Consulté le 21 mars 2025, à l'adresse <https://theArabweekly.com/tunisia-joins-chinas-belt-and-road-initiative-it-seeks-diversify-trade-investment>

Ubah, N. C. (2025). Structural Adjustment Programme (SAP) and Nigeria's Development: Lessons for the Government. *Journal of African Innovation and Advanced Studies*, 7(2). <https://doi.org/10.70382/ajaias.v7i2.010>

World Bank. (1994, May 13). Nigeria- Structural adjustment program: Policies, implementation, and impact. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/959091468775569769/pdf/multi0page.pdf>

World Bank. (s. d.). World Integrated Trade Solution (WITS): China Product Exports and Imports 2022. Consulté le 17 juillet 2025, à l'adresse <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2022/TradeFlow/EXPIMP/Partner/WLD/Product/All-Groups>

Zhang, M., & Tao, K. (2016). The economics of RMB internationalization. *Asian Economic Papers*, 15(3), 104–123. https://doi.org/10.1162/ASEP_a_00448



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال افريقيا

